اتفاق الشراكة التجارية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر: دراسة تحليلية

EU–Algeria Trade Partnership Agreement: An Analytical Study

- د.عياد محمد سمير أستاذ محاضر أ ، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان ، تخصص علاقات دولية، Samsp13dz@gmail.com
- عبدالله جعفري، استاذ مساعد قسم أ، جامعة احمد دراية – ادرار، تخصص دراسات سياسية مقارنة، djaafriabdellah@yahoo.com

- **Received date: 29/07/2018**
- **Accepted date: 01/11/2018**
- **Publication date: 20 /12/2018**

الملخص:

أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدّد الرئيسي لسلوك الدول والتكتلات، بل وأصبحت تشكّل الدافع الأقوى للتقارب بين التكتلات في حدّ ذاتها لإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها مبنية على إنشاء مناطق واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة بين جميع الأطراف، ومن هنا جاءت أهمية البعد التجاري الذي يشكّل أحد المحاور الرئيسية لسياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر. من هنا ستحاول هاته الدراسة تحليل اتفاق الشراكة التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

<u>الكلمات المفتاحية</u>: الجزائر، الاتحاد الأوروبي، شراكة

Astract :

The economical interests became the main determinant to countries and alliances behaviour, even formed a strong motive to to approach alliances to create an interrerlated common economic partnership; based on founding zones and economic contractual agreements to achieve a mutual objectives among all sides. Accordingly, the commercial dimension is so crucial since it represents one of the principle axes to the Europêan Union policy towards Algeria.

This study is trying to analyse the commercial partnership agreement between the EU and Algeria.

Key words: Algeria, The European Union, Partnership

EL - HAKIKA (the Truth) Journal for Social and Human Sciences
Volume 17, Issue 04, December 2018 ISSN: 1112-4210
(Issue 47 of the previous sequence) EISSN: 2588-2139
مجلة الحقيقة
مجلد 17 عدد 04 - ديسمبر 2018
(العدد 47 من التسلسل السابق)

المقدمة:

أخذت الجزائر خلال التسعينيات بإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إقامة اقتصاد على أساس السوق ومتفتح على العالم، ولتحقيق تحرير واسع للتجارة وتعزيز التعاون في الكثير من المجالات أعطت الجزائر موافقتها لإقامة شراكة مع الإتحاد الأوروبي، لكنّها لم تحذ حذو تونس والمغرب التي وقعتا اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 و15 نوفمبر 1995 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية المتمثلة في كونها بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها، ونسيج صناعي لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية، وكذا مراعاة الخصوصية الجيو-إستراتيجية والسياسية المتمثلة في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي وإقليمها الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة إفريقيا، أما فيما يتعلق بالخصوصية السياسية فتتمثل أساسا في الحركية الأساسية التي إنتهجتها الجزائر والمتمثلة في استكمال الصرح المؤسساتي وتعميق الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير[1].

الاشكالية وفرضيات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالي:

إلى أي مدى استطاعت الشراكة الأوروبية الجزائرية تحقيق أهدافها وتلبية مطالبة طرفي المعادلة؟

[1] محمد يوسفي، "الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على بلدان المغرب العربي"، في **مجلة الإدارة**، الجزائر: مركز التوثيق والبحوث الإدارية، 2000، ص.114.

وللإجابة عليها تطرح الفرضية التالية:

- تشكل مشاريع الشراكة المطروحة على الجزائر من قبل القوى العالمية نوعا من أنواع التبعية الاقتصادية والأمنية على حد سواء.

حيث تم الاستعانة **بالمنهج التاريخ والاقتراب الاقتصادي** لاختبار مدى صحة تلك الفرضية

أهداف الدراسة:

لقد أصبح في حكم المؤكد، وعلى ضوء معطيات العصر الراهن، استحالة قيام عملية تنموية شاملة بمنظور قطري ضيق، أو حماية الذات في هذا البلد أو ذاك، بدون تظافر وتكامل الجهود إقلميا وبما يسمح بتجميع الإمكانيات والطاقات المادية والبشرية والثقافية وفق رؤية شاملة تتيح الوصول إلى أعلى درجة من الاستجابة للحاجات المباشرة والبعيدة للمواطن الجزائري.

ولهذا يرى الباحثان أن الضرورة العلمية تستلزم المشاركة في كشف المخاطر الخارجية الحالية التي تهدّد المصالح الوطنية، مما يضفي ضرورة العمل لبلورة سياسة ناجعة تدفع بعملية التنمية نحو الأمام.

ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الورقة البحثية كما يلي:

المحور الاول : دوافع الشراكة الأورو–جزائرية

المحور الثاني : تحليل نصّ اتفاق الشراكة الأورو–جزائري

المحور الثالث : تقييم إتفاق الشراكة الأورو–جزائري

المحور الاول : دوافع الشراكة الأورو–جزائرية

هناك العديد من الدوافع والأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها؛ بالنسبة للطرف الجزائري، فإن المشاكل العويصة التي غرق فيها الاقتصاد

الجزائري من مديونية خارجية، تفشي البطالة، جمود الجهاز الانتاجي وعدم كفاية النمو الاقتصادي وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم والتسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل، وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي... كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي يتيح لها فرص وميزات قد تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة[1].

وبالنسبة للطرف الأوروبي، هناك أهداف استراتيجية جعلته يعمل على توقيع اتفاق شراكة مع الجزائر، فهناك ارتباط اقتصادي شديد بين الطرفين، جعل منه الشريك التجاري الأول بالنسبة للجزائر، بالتالي من مصلحة الاتحاد الأوروبي المحافظة على السوق الجزائرية ورفع القيود الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة، خصوصا وأن الواقع يثبت محدودية المبادلات التجارية بين الدول المغاربية.

بدأت الجزائر مفاوضاتها من أجل إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996، لكنها عرفت نوع من التأخير بسبب عدّة عوامل أهمّها:

1- كان الطرف الأوروبي دائما محترسا مثلما كان مع دول الجوار إذ أن هاجس الوضع الأمني في الجزائر لم يحفز الأوروبيين على المضي قدما نحو الأمام[2].

---

[1] إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية: دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر –بسكرة– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2012–2013. ص.164.

[2] يونس، ب، "في انتظار التوقيع على اتفاق الشراكة: هل تجاوزت الجزائر العقبات الأمنية والسياسية؟"، **أسبوعية السفير**، العدد 81، من 10 إلى 16 ديسمبر 2001، ص 7.

2- إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي.

لهذا فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) منذ 1997 للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي[1]:

1- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.

2- الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

3- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.

4- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

5- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية, وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

6- المطالبة بالتحرير التدريجي.

تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 13 ديسمبر 2001 ببروكسل وهذا بعد سلسلة من الجولات، ليتم

---

[1] M.Belattaf et B.Arhab, « Le Partenariat euro-méd. et les Accords d'associations des pays du Maghreb avec l' UE », **Colloque International**, Université de Tlemcen, le 21-22/10/2003. p.p.14-16.

في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 22 أفريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وما يجب الإشارة إليه، أن الاتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2003 وقدرت بـ 178 مليار دولار في 2017، أما صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي فهي الأخرى تمثل نسبة معتبرة، حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة وقدرت بـ 168 مليار دولار في 2017، وهو ما يدلّ على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين[1].

هذا وأكد الطرفان من خلال الاتفاقية على أنها تدخل في إطار دعم وتطوير العلاقات الثنائية، وأنها تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والاقتصادية، حيث جاء في ديباجة اتفاق الشراكة أن الطرفين يأخذان بعين الاعتبار القرب وعلاقات الاعتماد المتبادل القائمة بينهما والمبنية على الروابط التاريخية والقيم المشتركة، وأنهما يأملان بتوطيد هذه العلاقات وضمان استمراريتها على أسس المشاركة، التضامن والتعاون.

المحور الثاني : تحليل نصّ اتفاق الشراكة الأورو–جزائري

افتتح نصّ الاتفاق بتبيان الاعتبارات التي أدت إلى قيام شراكة بين طرفي الاتفاق، حيث جاء في المادة الأولى الأهداف التي تصبو إليها الشراكة الأوروبية الجزائرية إلى تحقيقها، كما نصّت المادة الثانية أن احترام مبادئ

---

[1] سمينة عزيزة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، في **مجلة الباحث**، ع.9، دورية علمية دولية محكمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011. ص.152.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

الديمقراطية وحقوق الإنسان وفق الإعلان العالمي يشكّل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق. هذا وقد احتوى الاتفاق الجزائري–الأوروبي على تسع (09) محاور تمثلت في الجوانب الآتية: (احتوت على 110 مادة)[1].

إذن تطرّق الاتفاق في شقّه الاقتصادي إنشاء منطقة التجارة الحرة في حدود سنة 2010 (آنذاك)، والعمل على تحرير الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات الهيكلية وتأهيل المؤسسات للمنافسة وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص ودعمه وتطويره من وضع قوانين وتشريعات كفيلة بضمان تحقيق هذه الأهداف، وهذا يعني إعادة النظر في التشريعات والقوانين المعمول بها[2].

كما تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية وإجراءات تنقل السلع الصناعية والزراعية، مع تحديد كيفيات تنفيذ الاجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحرّ خلال الفترة الانتقالية[3]:

أ– المنتجات الصناعية:

حدّدت الاتفاقية رزنامة تفكيك الحواجز الجمركية، وإعفاء ضريبي بصفة تدريجية إلى غاية الوصول إلى الإعفاء الضريبي الكامل على بعض المنتجات حيث تمّ الاتفاق على تحديد ثلاثة قوائم من السلع يتمّ تحريرها وفق جدول زمني متّفق عليه، تشمل على ما يلي:

[1] Voir le texte integral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/09/2005) http://www.lexinter.net/DZ/accord_d'association_algerie_union_europeenne.htm.

[2] N, Fares, « Accord d'association Algérie- UE : Vers la zone de libre échange », **La nouvelle République**, N° 1172, du 19 Décembre 2001, p2.

[3] Voir : Décret présidenttiel n° 05-159 du 18 Rabie ELAOUEL 1426 correspondant au 27 avril 2005portant ratification de l'accord euroméditérraneen établissant une association entre la républipue Algérienne démocratipue et populuire d'une part et la communauté européene et ses Etats menbres d'autre part, signé à valence le 22 avril 2002, ansi pue ses annexes 1 à 6, les protocoles n° 1a7 et – l'actefinal yafférents, g.O.n° 31, le 30 avril 2005.

EL - HAKIKA (the Truth) Journal for Social and Human Sciences
Volume 17, Issue 04, December 2018 ISSN: 1112-4210
(Issue 47 of the previous sequence) EISSN: 2588-2139
مجلة الحقيقة
مجلد 17 عدد 04 - ديسمبر 2018
(العدد 47 من التسلسل السابق)

جدول يوضح قوائم السلع التي تمّ الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة الجزائر)[1]

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح مابين 5%–15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	%23
2	سنتين بعد توقيع الإتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار	%26
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الإتفاقية، تمتد إلى 10سنوات، أي 10% سنويا	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، تمثل 2.3 مليار دولار.	%50

هذا وقد سمحت الاتفاقية للجزائر، المشاركة الحق في اتخاذ إجراءات استثنائية، كفرض رسوم جمركية جديدة خلال فترة زمنية محددة، إذا تعلق الأمر

[1] chambre Algérienne du commerce et d’industrie, "Accord d’association-européen", Dans : **Revue Mutation**, N°39, Alger : CACI, JAN,2002, p 33.

EL - HAKIKA (the Truth) Journal for Social and Human Sciences
Volume 17, Issue 04, December 2018 ISSN: 1112-4210
(Issue 47 of the previous sequence) EISSN: 2588-2139
مجلة الحقيقة
مجلد 17 عدد 04 - ديسمبر 2018
(العدد 47 من التسلسل السابق)

بحماية الصناعات الوطنية الناشئة، أو القطاعات حديثة النشأة أو تفاديا لآثار اجتماعية خطيرة، لذلك فقد تم الاتفاق على ما يلي:

1- في حالة حدوث صعوبات بالغة بالنسبة لمنتج ما نتيجة لإجراءات تحرير الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، يجوز مراجعة الجداول الزمنية الخاصة به من جانب لجنة المشاركة بالاتفاق المشترك، على أن لا يتجاوز المدة المحددة للفترة الانتقالية.

2- يجوز للجزائر المشاركة اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة بزيادة أو إعادة تطبيق الرسوم الجمركية على الصناعات الجديدة والوليدة، أو على القطاعات التي تخضع لعملية إعادة هيكلة والتي تواجه صعوبات خطيرة، خاصة عندما يكون لهذه الصعوبات تأثيرا على الجوانب الاجتماعية.

3- لا تزيد الرسوم الجمركية على واردات الجزائر من المنتجات التي لها منشأ الدول الأوروبية، والتي تخضع للإجراءات الاستثنائية عن 25 % من القيمة.

4- تطبيق الإجراءات الاستثنائية لمدة لا تزيد عن 5 سنوات، ما لم تسمح لجنة المشاركة بمدة أطول، ويتم إيقاف تطبيق مثل هذه الإجراءات بانتهاء الحد الأقصى للفترة الانتقالية.

5- لا يجوز تطبيق هذه الإجراءات على أي منتج بعد انقضاء فترة تزيد عن 3 سنوات منذ تاريخ إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكمية وكل الإجراءات الأخرى ذات الأثر المماثل على هذا المنتج.

6- تقوم الجزائر بإخطار لجنة المشاركة بأي إجراءات استثنائية تعتزم تطبيقها، ويتم التشاور حول الإجراءات، وتحديد برنامج زمني لإلغاء الرسوم الجمركية التي تم تطبيقها[1].

ب- المنتجات الزراعية:

نصّت اتفاقية الشراكة على التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات المحوّلة خلال الخمس سنوات الأولى من بداية تنفيذ الاتفاق، وعليه فإنّ المنتجات الزراعية والصيد البحري والمنتجات الزراعية المحوّلة هي معنية بإحدى التنازلات التالية: الاعفاء التام للحقوق الجمركية، التخفيض الجزئي للحقوق الجمركية، الاعفاء من الحقوق الجمركية مع الحصص التعريفية أو الكميات المرجعية أو الاعفاء من الحقوق الجمركية بالاضافة إلى رسم محدّد بالنسبة للمنتجات الزراعية المحوّلة.

جدول يوضح قوائم المنتوجات الزراعية التي تمّ الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة الجزائر)[2]

المنتوج	المرجع	عدد البنود التعريفية	تاريخ بداية التنفيذ	نسبة التخفيضات
المنتوجات الواردة في المادة 14 الفقرة 2 المنتجات الزراعية	البروتوكول 2	75	1 سبتمبر 2005	20-50 أو100% حسب طبيعة المنتوج
المنتوجات الواردة في المادة 14 الفقرة 4 منتجات الصيد البحري	البروتوكول 4	112	1 سبتمبر 2005	25 أو100% حسب طبيعة المنتوج

---

[1] شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية: حالة دول المغرب العربي**. (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004، ص.ص.139-140.

[2] بوجلخة، إبراهيم، **مرجع سابق**. ص.176.

المنتوجات الواردة في المادة 14 الفقرة 5 منتجات زراعية محوّلة	البروتوكول 5 الملحق 2 القائمة 1 إلغاء فوري	168	1 سبتمبر 2005	20-25-30 أو100% حسب طبيعة المنتوج
المنتوجات الواردة في المادة 15	البروتوكول 5 الملحق 2 القائمة 2 إعفاءات مختلفة	112	1 سبتمبر 2010	لم تحدّد بعد

إذن دخل الاتفاق الأوروبي- الجزائري للشراكة حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري والبرلمانات الأوروبية، وشرعت الجزائر في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتحرير الاقتصاد وفتح رأس مال الشركات لإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الذي يعتبر من ركائز النظام الليبرالي.

بناءا على تاريخ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، فإن انتهاء مهلة 12 سنة الانتقالية كانت في حدود عام 2017، ليكون هذا التاريخ نقطة نهاية الرزنامة الزمنية لعملية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وبداية التحرير التام لانتقال السلع الصناعية في منطقة التبادل الحرّ التي تعتبر جوهر السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة.

لكن يجب أن نشير إلى أنه تمّ مراجعة اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، فقد أكدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية فدريكا موغرينيFederica* Mogherini أن الهدف من تلك المراجعة هو "تقييم الأثر" الاقتصادي والتجاري لهذا الاتفاق في الجزائر وفي الفضاء الأوروبي. ومنذ ابرام هذا

* Federica Mogherini, née le 16 juin 1973 à Rome, est une femme politique italienne

الاتفاق ما فتئ الموقف التجاري للاتحاد الأوروبي يتعزز على حساب الاقتصاد الوطني، حمل هذا الوضع الحكومة الجزائرية على الشروع في تجميد أحادي الطرف للتنازلات التعريفية المقررة بموجب اتفاق الشراكة، وبعد ثمانية جولات مثمرة للمفاوضات تم التوصل إلى حل بديل يتمثل في تأجيل منطقة التبادل الحر إلى 2020 التي كانت مقرّرة في 2017[1].

المحور الثالث : تقييم إتفاق الشراكة الأورو–جزائري

إن إقامة منطقة تجارة حرّة من شأنه تدعيم المؤسسات الصناعية الأوروبية التي تستفيد من توسيع سوق صادراتها جراء انفتاح السوق المغاربية مع التقليص من نسب التعريفات الجمركية، وتسهيل إجراءات دخولها للسوق المغاربية عامة والجزائر بصفة خاصّة، وبالمقابل يخلق هذا الانفتاح تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصناعية الجزائرية التي يجب أن تكون في مستوى تحمل المنافسة غير المتوازنة داخل أسواقها المحلية أو على مستوى السوق الأوروبية[2]، الأمر الذي يستدعي تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية واللحاق بها لمستوى مثيلاتها الأوروبية، لأنها فقدت الامتيازات الخاصة التي كانت تمنحها الدول الأوروبية لمنتجاتها المصدرة للسوق الأوروبية، ويصبح التعامل التجاري بالمثل خاصة بعد انقضاء مدة المرحلة الانتقالية المحددة بـ 12 عاما، أين يتم التحرير الكلي لتجارة السلع الصناعية بين الطرفين.

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **اتفاق الشراكة الجزائر–الاتحاد الأوروبي: المراجعة تهدف إلى تقييم الأثر الاقتصادي والتجاري**. من الموقع:
http://www.aps.dz/ar/economie/28208-%D8%A7%D8%AA%D8%...........%B1%D9%8A

[2] Boussetta. M. « Implication Fiscales et Commerciales des Accords de Z.L.E. : Les Cas du Maroc avec L'U.E., la Tunisie et L'Égypt. », Dans **Revue Marocaine d'Administration et du Développement Local**. N°33 , Septembre 2000, p.98.

وإن المتفحص للمبادلات التجارية الأوروبية–الجزائرية يلاحظ أنه غلب عليها طابع التركيز والسيطرة المطلقة للدول الأوروبية، وظل العجز التجاري يلازم هذه الدول، ويمكننا تأكيد ذلك من خلال فحص الجانب الكمي والنوعي لهذه المبادلات، فقد حافظ الاتحاد الأوروبي على مكانته كأهم شريك تجاري للجزائر خلال عام 2017، مقارنة بالنصف الأول من 2016 تراجعت الواردات الجزائرية القادمة من الاتحاد الأوربي بـ21 % لتنتقل قيمتها إلى 259 مليار دولار مقابل 711 مليار دولار، في حين ارتفعت الصادرات الجزائرية نحو هذه المنطقة إلى 343 مليار دولار أي بنسبة +3.44 %، وفيما يتعلق بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي) فإنها تأتي في المرتبة الثانية بحصة تقارب 14%من الواردات الجزائرية و6.18 % من الصادرات الجزائرية [1].

ومن بين الانعكاسات الايجابية على السياسة الجمركية الجزائرية، يمكن القول بأن اندماج الاقتصاد الجزائري في الفضاء التجاري العالمي عامة والأوروبي خاصة، يلزم إدارة الجمارك الجزائرية بتسهيل الاجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الاعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية –مثلا–، لأن عملية تسيير البضائع مهمة جدا، كما أن توسيع استعمال الاعلام الآلي يسهل من الاجراءات الجمركية للبضائع، ويساعد على اتخاذ قرارات سليمة وسريعة

[1] للمزيد من التفاصيل، ارجع إلى: وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، الوكالة الوطنية لتكوير الاستثمار، في الموقع الالكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

وفعالة، وهذا بالاعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث إدارة الجمارك وتطويرها[1].

أما إذا أردنا الحديث عن الآثار السلبية المتوقعة عن اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري فيمكن الإشارة إلى محدودية المزايا التي يوفرها هذا الاتفاق للجزائر، نتيجة غياب التكامل المغاربي في هذه المفاوضات[2]، حيث جرى التفاوض بين دول الإتحاد الأوروبي كمجموعة موحدة وبين كل دولة مغاربية على إنفراد، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الدول المغاربية على طاولة المفاوضات، كل هذه العوامل كانت في غير صالح الدول المغاربية وأدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت في متناولها، مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية.

كما تبرز المنطقة المستهدفة بالتبادل الحرّ، خللا كبيرا في موازين القوى، فهي تشمل المنتجات الصناعية التي تتمتع فيها دول الاتحاد الأوروبي بميزة تنافسية عالية، بينما تقصي المنتجات الفلاحية التي تتمتع فيها الدول المتوسطية عامة بميزة معتبرة، إذ وجب التأكيد على أن المسار الأورومتوسطي الذي يندرج في إطاره اتفاق الشراكة، يمقل تحديا لاقتصادات دول المغرب العربي عامة وليس الجزائر فقط[3].

---

[1] فيصل بهلولي، "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشركة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، في **مجلة الباحث**، ع.11. 2012. ص.117.

[2] سلوى محمد مرسي، "المشاركة الأورو- عربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها"، في **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9- ماي 2004 ، ص.ص.8-10.

[3] علي لزعر، بوعزيز ناصر، "تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، في **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**. ع.5. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جوان 2009. ص.38.

إن الأثر الأخطر والأهم لمنطقة التجارة الحرة، هو الحيلولة في المستقبل، دون تطوير صناعات تحويلية جزائرية غير قائمة حاليا، أو قائمة على نطاق محدود، فانفتاح السوق الجزائرية ومن دون حماية، أو من دون حماية لفترة كافية من الزمن، على استيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقنيات عالية، سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها مستقبلا[1].

هذا وقد رسم التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي [2] The World Economic Forum حول مؤشر التنافسية لسنتي 2015 و2016 صورة سوداوية عن واقع الاقتصاد الجزائري وتنافسيته، حيث صنف الجزائر في الصف 87[3] بتراجع قدره مرتبة واحدة بعد أن كانت الجزائر تحتل الصف 86 في 2014 من أصل 140 بلد، بينما جاءت الجزائر في مراتب جدّ متأخرة في باقي المؤشرات الفرعية المشكلة للتقرير، التي كان جلها في ترتيب يفوق المائة.

وشرح تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أهم العوائق التي تخنق الاقتصاد الجزائري وتنافسيته وتسيء إلى عالم المال والأعمال، وذكر منها على وجه الخصوص: التمويل البنكي للاقتصاد والبيروقراطية والفساد والضرائب وعدم نجاعة البنى التحتية[4]، ومن حيث تنافسية المؤسسات فقد حلّت الجزائر

---

[1] محمد الأطرش، "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأورومتوسطية"، _**المستقبل العربي**، عدد 272، أكتوبر 2001، ص.91.

[2] The World Economic Forum publishes a comprehensive series of reports which examine in detail the broad range of global issues it seeks to address with stakeholders as part of its mission of improving the state of the world.
See : http://www.weforum.org/reports

[3] Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Index 2015–2016 Rankings**. Geneva : World Economic Forum, 2015. p.17.

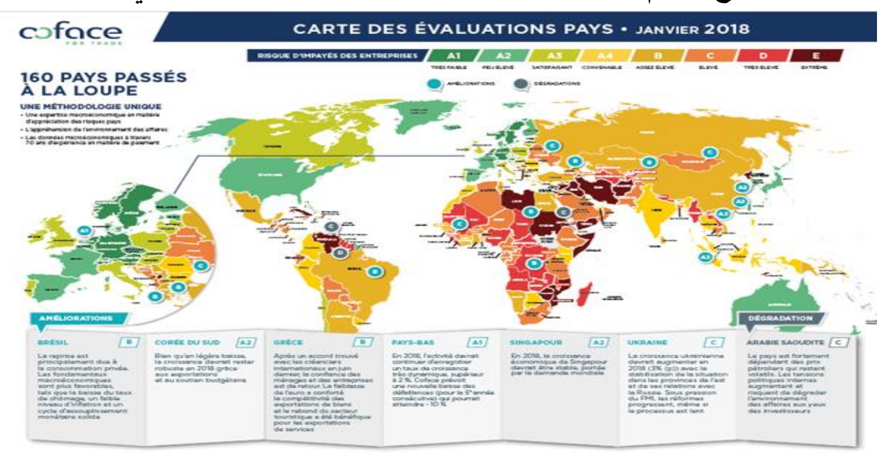
[4] حسان حويشة، "تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي يصنفها 87 من حيث تنافسية الاقتصاد: كلّ المؤشرات بالأحمر عندما يتعلق الأمر بالجزائر"، في **جريدة الشروق**. ع.4874. الجمعة 02 أكتوبر 2015. ص.5.

EL - HAKIKA (the Truth) Journal for Social and Human Sciences
Volume 17, Issue 04, December 2018 ISSN: 1112-4210
(Issue 47 of the previous sequence) EISSN: 2588-2139
مجلة الحقيقة
مجلد 17 عدد 04 - ديسمبر 2018
(العدد 47 من التسلسل السابق)

في الصف 99 عالميا، أما تنافسية المنشآت والبنى التحتية فقد حلّت في الصف 105 عالميا.

ومن جهتها وضعت الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية Coface في تقييمها السنوي، الجزائر ضمن الدرجة ج التي تعاني من وجود مخاطر اقتصادية مرتفعة وصنفت Coface الجزائر في تقريرها السنوي لسنة 2017 الذي يضم 164 دولة في المؤشرين "تقييم مخاطر البلد" و"مناخ الأعمال" في الدرجة ج والتي تعني وجود خطر مرتفع" لعدم دفع مستحقات المؤسسات[1]. كما توقعت الشركة الفرنسية أن يستمر الاقتصاد الجزائري في التباطؤ سنة 2018 رغم النمو الكبير الذي سجله قطاع المحروقات، وأوضحت أنه رغم النمو الكبير الذي سجله قطاع المحروقات خلال السنة الماضية، فإنه لم يستطع تعويض تباطؤ النشاط خارج المحروقات.

خريطة توضح تقييم الدول من حيث المخاطر الاقتصادية جانفي 2018[2]



[1] م سيدمو، "الجزائر بمخاطر اقتصادية مرتفعة"، في **جريدة الخبر**، ع.8759. الأربعاء 24 جانفي 2018، ص.3.

[2] Coface, carte des evaluation des pays, publications economiques. Janvier 2018. Dans : http://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Carte-des-evaluations-pays-Janvier-2018

هذا ونشير إلى أن الجزائر وقعت مع الاتحاد الأوروبي، يوم الإثنين 13 مارس 2017، في العاصمة البلجيكية على الوثيقة المتعلقة بنتائج التقييم المشترك لـ "اتفاق الشراكة الجزائر–الاتحاد الأوروبي"، وفي أول رد فعل رسمي للجزائر، قال وزير الخارجية الجزائري الأسبق السيد رمطان لعمامرة، عقب المصادقة على "النتائج" إن "الجزائر تعتزم القيام بكل ما يجب من أجل استفادة أفضل من اتفاق الشراكة والتركيز معا وبثبات على مستقبل يكون أحسن نوعية للطرفين". وأوضح لعمامرة أن التقييم المشترك لاتفاق الشراكة سمح بـ "قراءة مشتركة" لأحكام الاتفاق "حتى يكون أكثر خدمة لتنمية الجزائر".

ولفت وزير الخارجية إلى أن الجزائر "لاحظت تبايناً هيكليّاً في الكيفية التي طُبق بها الاتفاق، ونحن نرى أنه إذا كان هناك تباين مستقبلاً فإنه يجب أن يكون لصالح الجزائر والاقتصاد الجزائري"، مؤكدا أن الجزائر "تحترم" توقيعها والتزاماتها. ومن جانبها أكدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية، فيديريكا موغريني Federica Mogherini[1]، أن "الاتحاد ملتزم بتشييد شراكة فعالة مع الجزائر مبنية على مبدأ (رابح–رابح)"[2].

الخاتمـــــة

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي –نظريا– إلى فتح أسواق الطرفين أمام المنتجات الصناعية والزراعية وذلك بإنشاء منطقة التبادل الحر لكن –واقعيا– هي فكرة تنقصها الرؤية والتصور، فهي لا تأخذ بعين

[1] Federica Mogherini born 16 June 1973 is an Italian politician and the current High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy and Vice-President of the European Commission in the Juncker Commission since 1 November 2014.

[2] حمزة كحال، "تقييم أوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عاما من التطبيق"، في **العربي الجديد**. 14 مارس 2017.

الاعتبار عدم تكافؤ إمكانيات الدول في الضفتين من المتوسط، بمعنى أن هناك تباين صارخ فيما يملكه الجانبان، ويمكن توضيح ذلك بالرجوع إلى الناتج الداخلي الخام أو إلى معدلات المساهمة في المبادلات التجارية العالمية، كما تنفيذ الشراكة التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والذي يؤدي حتما إلى إلغاء التعريفات الجمركية يؤدي إلى ضغط كبير على التوازنات المالية العامة (الميزانية) هذا بانخفاض مستوى الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة مهمة في مجال إيرادات الجزائر، حيث ستؤثر إلغاء التعريفات الجمركية بموجب السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي على ميزانياتها.

هذا ونشير إلى الاستنتاجات التالية فما يخص تحليل اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية:

1- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر مما يحعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا، إذن هي إتفاقيات تمت بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على المواد الأولية والزراعية واقتصاديات تتميز بالتنوع وكثافة التكنولوجيا، كما أنها اتفاقيات تتم بين تجمعات سكانية غير متكافئة من حيث القدرة الشرائية ولا من حيث عدد السكان، وهو ما يجعل تأهيل الاقتصاد الجزائري أمر ضروريا.

2- عدم التوازن أو التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين الجزائري من جهة والأوروبي من جهة أخرى، علاوة على ضعف التحضيرات في الجزائر مقابل التحضير الجماعي والتقني المدروس الذي يتميز به أداء دول الإتحاد الأوروبي.

3- تمّ تسجيل محدودية المزايا التي توفرها الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية نتيجة غياب التكامل المغاربي في هذه المفاوضات، حيث جرى

التفاوض بين دول الإتحاد الأوروبي كمجموعة موحدة وبين كل دولة مغاربية على إنفراد من بينها الجزائر، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الدول المغاربية على طاولة المفاوضات،

4- تآكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها الجزائر خاصة أو الدول المغاربية بصفة عامة، في أسواق الدول المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوروبي، فنجد في السابق مثلا تونس والمغرب، تتمتعان باتفاقيات تفضيلية لمنتجاتها داخل السوق الأوروبية المشتركة، وفي حالة انضمام الدول المتوسطية إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن تطبيق مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية وفقا لمبادئ المنظمة، يقضي بأن تمنح دول الاتحاد الأوروبي تلك الميزة في إطار تكتل اقتصادي، وهذا ما ينعكس سلبا على الدول المتوسطية المتفرقة في تعاملها، وهو ما يستدعي ضرورة إحياء أنظمتها الفرعية كاتحاد المغرب العربي، لحماية أعضائها من الآثار السلبية لتطبيق هذا المبدأ.

5- يصر الاتحاد الأوروبي على إقامة منطقة التبادل الحر مع الجزائر، وهو إصرار يلبي حاجاته ويعكس مصالحه، وفي الوقت ذاته يتحفظ على إقامة منطقة التبادل الحر تشمل السلع الزراعية أو منتجات الصناعات الاستخراجية، التي تستجيب لمصالح الجزائر أوكل الدول المغاربية المتوسطية، إذا أخذنا في عين الاعتبار تخصص البلدان المغاربية المتوسطية في قطاعي المحروقات والنسيج، فإن الاندماج التجاري بمعدلات نمو غير متكافئة سيؤدي إلى آثار سلبية.

6- إن الأثر الأخطر والأهم لمنطقة التجارة الحرة، هو الحيلولة في المستقبل، دون تطوير صناعات تحويلية جزائرية غير قائمة حاليا، أو قائمة على نطاق محدود، فانفتاح السوق الجزائرية ومن دون حماية، أو من دون

حماية لفترة كافية من الزمن، على استيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقنيات عالية، سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الجزائر.

7- يعتبر استثناء الملف الزراعي في السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي ومنها الجزائر مسألة قديمة، ثم تفاقم هذا الاستثناء بالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط بعد توسع الجماعة الأوروبية إلى بلدان جنوب أوروبا التي تتماثل منتجاتها الفلاحية مع المنتجات المغاربية، حيث بانضمام هذه الدول (اليونان، إسبانيا، البرتغال) أصبح هذا الاستثناء يرتكز على الاكتفاء الذاتي للجماعة الأوروبية أو الفائض في المنتجات الفلاحية المغاربية، بالرغم من أن الجماعة الأوروبية أكدت على مبدأ الحفاظ على المنافذ التقليدية للدول المغاربية في ظل الشراكة الأورومتوسطية.

8- إن العوامل السالفة الذكر كانت في غير صالح الجزائر وأدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت في متناولها، مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية.

قائمة المراجع المعتمدة

الكتب:

01 -أحمد عبد الفتاح تغيان، "اتفاقيات المشاركة العربية-الأوروبية: الفرص والتحديات"، **ورشة عمل حول تأثير اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية على مستقبل التكتلات الاقليمية العربية.** الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 23-24 جانفي 2001.

التقارير:

02 -- Décret présidenttiel n° 05-159 du 18 Rabie ELAOUEL 1426 correspondant au 27 avril 2005portant ratification de l'accord euroméditérraneen établissant une association entre la républipue Algérienne démocratipue et populuire d'une part et la communauté européene et ses Etats menbres d'autre part, signé à valence le 22 avril 2002, ansi pue ses annexes 1 à 6, les protocoles n° 1a7 et – l'actefinal yafférents, g.O.n° 31, le 30 avril 2005.

03- Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Index 2015–2016 Rankings**. Geneva : World Economic Forum, 2015.

04 - le texte integral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/09/2005) http://www.lexinter.net/DZ/accord_d'association_algerie_union_europeenne.htm.

الدوريات:

05 – حسان حويشة، "تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي يصنفها 87 من حيث تنافسية الاقتصاد: كلّ المؤشرات بالأحمر عندما يتعلق الأمر بالجزائر"، في **جريدة الشروق**. ع.4874. الجمعة 02 أكتوبر 2015

06– حمزة كحال، "تقييم أوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عاما من التطبيق"، في **العربي الجديد**. 14 مارس 2017.

07– محمد يوسفي، "الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على بلدان المغرب العربي"، في **مجلة الإدارة**، الجزائر: مركز التوثيق والبحوث الإدارية، 2000.

08– محمد الأطرش، "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأورومتوسطية"، **المستقبل العربي**، عدد 272، أكتوبر 2001.

09– م سيدمو، "الجزائر بمخاطر اقتصادية مرتفعة"، في **جريدة الخبر**، ع.8759. الأربعاء 24 جانفي 2018،

1- سمينة عزيزة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، في **مجلة الباحث**، ع.9، دورية علمية دولية محكمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011

11– فيصل بهلولي، "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشركة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، في **مجلة الباحث**، ع.11. 2012.

12– علي لزعر، بوعزيز ناصر، "تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، في **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**. ع.5. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جوان 2009.

13– يونس، ب، "في انتظار التوقيع على اتفاق الشراكة: هل تجاوزت الجزائر العقبات الأمنية والسياسية؟"، **أسبوعية السفير**، العدد 81، من 10 إلى 16 ديسمبر 2001.

14 - Boussetta. M. « Implication Fiscales et Commerciales des Accords de Z.L.E. : Les Cas du Maroc avec L'U.E., la Tunisie et L'Égypt. », Dans **Revue Marocaine d'Administration et du Développement Local**. N°33 , Septembre 2000

15- chambre Algérienne du commerce et d'industrie, "Accord d'association-européen", Dans : **Revue Mutation**, N°39, Alger : CACI, JAN,2002

16- Fouzi Mourji, « L'impact de l'instauration d'une zone de libre-échange sur l'économie ». Dans **Options Méditerranéennes**, Série B, N° 14, Bruxelles : Le Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes (CIHEAM), 1995

17- N, Fares, « Accord d'association Algérie- UE : Vers la zone de libre échange », **La nouvelle République**, N° 1172, du 19 Décembre 2001

الدراسات غير المنشورة:

18- إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية: دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر -بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2012-2013.

19 - سلوى محمد مرسي، "المشاركة الأورو- عربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها"، في **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية،** جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9- ماي 2004

20 -شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية: حالة دول المغرب العربي.** (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004

21 -عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية.** (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006

22 - Belattaf et B.Arhab, « Le Partenariat euro-méd. et les Accords d'associations des pays du Maghreb avec l' UE », **Colloque International**, Université de Tlemcen, le 21-22/10/2003.